العوامل المؤثرة علي مناخ الاستثمار في السودان
بالتطبيق على تعدين الذهب خلال الفترة من 2000-2016م

منال حسن همام حزين

عبد المنعم حمد السيد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 09

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (15) –2020، العدد (9)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (9)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

العوامل المؤثرة علي مناخ الاستثمار في السودان

بالتطبيق على تعدين الذهب خلال الفترة من 2000-2016م

منال حسن همام حزين
عبد المنعم حمد السيد
قسم الاقتصاد – كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية – جامعة النيلين
البريد الالكتروني: Manalhammam@hotmail.com

مستخلص الدراسة

تناول البحث العوامل المؤثرة علي مناخ الاستثمار في السودان خلال الفترة 2000 – 2016م، وقد تمثلت مشكلة البحث في معرفة التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان ووضع الحلول المناسبة لها. وتتمثل أهمية البحث في الدور الكبير الذي يلعبه مناخ الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية. يهدف البحث إلى تحليل ودراسة مناخ الاستثمار في السودان ولتحديد أثره في جذب الاستثمارات الأجنبية في السودان، والتعرف بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في السودان ، قام البحث على فروض عدة من أهمها السياسات الاقتصادية الكلية في السودان لا توفر المناخ الملائم للاستثمار. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات ومقارنتها وتحليلها ومن ثم التوصل إلى نتائج وتوصيات. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً وبتأثير كبير واضح على التنمية الاقتصادية في السودان ، وذلك من واقع نماذج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أثبتت الدراسة أن تعدين الذهب يعتبر من القطاعات الهامة والتي لها دور كبير في التنمية في السودان، واثر ايجابي على الاقتصاد السوداني، ومساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية من البلاد. من أهم التوصيات العمل على تحسين مناخ الاستثمار، وضع إستراتيجية للتحرك نحو إعادة تطبيع علاقات السودان مع كافة المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية العالمية وخاصة مع الدول الكبرى، العمل علي صناعة قطاعات جاذبة للاستثمار.

الكلمات المفتاحية:

مناخ الإستثمار ، الإستثمار الأجنبي، الذهب.

الإطار العام:

المقدمة:

تزخر الدول النامية بالموارد الطبيعية الغنية والبشرية وللكن نسبة للتخلف الذي تعيشه هذه الدول ودائرة الفقر التي تعانى منها بسبب قلة المعرفة والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، الذي تمكنها من استغلال هذه الموارد المتاحة مقارنة مع الدول المتقدمة صناعياً . لاشك أن التعدين والثروة المعدنية وخاصه تعدين الذهب من أهم الإتجاهات الإقتصادية الواعدة والتى يمكن أن تؤثر فى نمو الناتج القومى ونهضة الاقتصاد السوداني خلال السنوات المقبلة اذا ما استغلت استغلال امثل وتم تنظيم العمل التعديني ويتميز قطاع التعدين والثروة المعدنية بزيادة معدلات الإستثمار التى يجتذبها القطاع سنوياً سواء بصورة مباشرة من خلال العمل فى المجال الإستكشافى والبحثى أو بطريقة غير مباشرة عن طريق إقامة بعض الصناعات المساعدة والتى تعتمد على الخامات التعدينية,

ومن ناحية أخرى فإن ذلك له تأثير إيجابى على زيادة الصادرات فى المجال بما يساهم فى دعم الإقتصاد القومى.

وبالتالي لابد من توسيع الأسواق المحلية حتى تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الضخمة وكما نجد أيضاً من أهم العوامل التي يتوقف عليها الاستثمار الأجنبي ضعف أسواق رأس المال والتضخم وسياسات الصرف وعدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤدى إلى انخفاض العملة المحلية باستمرار أمام العملات الأجنبية الأخرى ويؤثر ذلك على المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي. ولذلك انتهجت الدولة عدة أساليب لجذب رؤوس الأموال الأجنبية سواء كان في شكل منح أو مساعدات أو قروض من خلال فتح باب المستثمرين الأجانب سواء كان أفراد أو شركات، وذلك عبر إصدار القوانين المشجعة للاستثمار.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في معرفة التحديات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان ووضع الحلول المناسبة لها ، عدم وجود خطة وأهداف محددة لجذب الاستثمارات الأجنبية في السودان وعدم تهيئة المناخ الاستثماري من الناحية السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية ويؤثر سلباً على حجم الاستثمارات الأجنبية في السودان الأمر الي يشير إلى خطورة مستقبل الإقتصاد السوداني إذ لم يؤسس لتنمية حقيقية شاملة تعنى ببقية القطاعات الأخرى لأن عائدات الذهب غير مستقرةوكذلك هو من الموارد الناضبه.

أهمية البحث:

انطلاقاً من زيادة وتيرة الاهتمام بالاستثمار في العالم وأهميته في التنمية بما يخدم الأهداف التنموية الكلية وضرورة دراسة واقعها وما يحيط به من تحديات ذات أثر سلباً أم إيجاباً علي أدوارها التنموية، وتأسيساً من واقع أهمية وجود دراسات تعكس هذا الاهتمام في السودان وأثراً وإسهاماً في توضيح الجهود وتلمس المشاكل والعقبات وإسهاماً في الحلول جاءت هذه الدراسة.

أهداف البحث:

1.دراسة العوامل المؤثرة علي مناخ الاستثمار في السودان ولتحديد أثره في جذب الاستثمارات الأجنبية في السودان

2.التعرف بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في السودان

3.توضيح بيئة الاستثمار في السودان ومدى جاذبيتها للمستثمر الأجنبي.

4. معرفه مدى اثراستغلال تعدين الذهب علي الاستثمار الاجنبي نتيجة للتركيز على قطاع الاستثمار الاجنبي.

فرضيات البحث:

1- السياسات الاقتصادية الكلية في السودان لا توفر المناخ الملائم للاستثمار.

2- ضعف استجابة الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي لا تخدم هذه الاستثمارات قضية التنمية في البلاد .

منهج البحث:

استخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات ومقارنتها ومن ثم تحليلها للوصول إلى نتائج وتوصيات مقبولة .

حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة أثر مناخ الاستثمار على الاستثمارات الأجنبية في السودان.

الحدود الزمانية: خلال الفترة الزمنية من 2000- 2016م .

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية والفعالة على مستوى نشاطات رجال الأعمال على السواء وأن اختلفت العوامل والمعايير التي تحدد اتجاهات الاستثمار في القطاع الخاص والقطاع العام[1] يمكن النظر إلي الاستثمار باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان، وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت يسمي فترة الاستثمار، فإنه من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الاحتياجات[2] .

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطوير الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبه العيني والمالي بعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري متوفرة على المصادر المحلية والعالمية والتقليدية، أن تطورت واستحدثت أدوات وآليات وشبكة لمعلومات والاتصالات الاستثمارية في الأسواق العالمية وأتاحت فرص استثمارية لم تكن متاحة في السابق.[3]

مفهوم الاستثمار بالمعني الاقتصادي : غالباً ما يقصد به هو معني اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلي التوظيف أو التعين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج .

مفهوم الاستثمار بالمعني المالي : عادة ينظر إلي الاستثمار من قبل رجال الإدارة على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح

[1] عثمان إبراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، مطبعة جامعة النيلين:الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2007م، ص3.

[2] مروان شموط وكنجو عبود كنجو، الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، الطبعة الثانية، القاهرة، 2010م، ص6.

[3] ناظم محمد نوري وظاهر فضل واحمد زكريا، الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، رام الله، 1999م، ص 26.

الاستثمار في هذه المعني على أنه اكتساب أو توظيف مالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة[1].

يعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من أصول التي تحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول، والنقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم . وهنالك من عرف الاستثمار باعتباره تقسيمه بقيم مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غيره مؤكدة في المستقبل . وأن هذا التعريف يشير إلي أن المستهلك يضحي في الوقت الحاضر بالانتفاع بجزء من دخله في وقت أخر لاحق، بدافع أنه يحصل على منفعة أكبر من المنفعة التي يمكن الحصول عليها حالياً من الدخل. [2]

أهمية الاستثمار :

تكمن أهمية الاستثمار في إلي بلد على جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيق، حين يعمل الاستثمار على مستوى الدخل القومي على زيارة الدخل القومي باعتباره مكوناً رئيساً من مكونات الطلب الكلي، وعلى مستوى المهارات ونقل التكنولوجيا وخاصة الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف، كما يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية وذلك من خلال الأفكار الجديدة أو الغير موجودة في البلد المضيف مما يخلق نقله توعية، كما يربط الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلي نقل الجودة وأساليبها مما يدفع بكفاءة السوق المحلي، كما يساعد على خفض البطالة وخاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عملية مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلي زيادة الدخل القومي والذي يساعد في خروج من دائرة الفقر مما يدفع بعجلة التنمية في البلاد[3]

ويمكن أن نلخص أهمية الاستثمار في عدة نقاط :

1/ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثورة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلي الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان . وعند الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت أخر يسمي فترة الاستثمار، فإن من المتوقع الحصول على تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة .

2/ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعة للمجتمع .

3/ مساهمة الاستثمار في مكافئة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض مشاكل التخلف .

4/ مساهمة الاستثمار في دعم البيئة التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في المشروع ما يتطلب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة بستانية.

5/ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلي إنشاء مشروعات التي تحقق هذه السياسة. [4]

أهداف الاستثمار:

إن الإلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرون في القطاع الخاص . وذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعد الشئ عن الأهداف في الاستثمار الخاص ففي الاستثمار العام يمكن ذكر بعض الأهداف منها[5]:

1/ تقديم خدمة معينة للجمهور .

2/ محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة .

3/ تحسين وضع ميزان المدفوعات .

4/ تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

5/ تحقيق عمالة كاملة والسعي لتفادي البطالة في البلد وتلعب فيه الحركة العمالية بوعيها ونقالها دوراً كبيراً في التنمية واستقرار علامة العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

6/ توفير رؤوس الأموال للتنمية عامة وذلك عن طريق مبيعات وصادرات عائدات الاستثمار وعن طريق الوحدات .

7/ إدخال تقنيات الحديثة في مجالات وقطاعات الاقتصاد القومي مثل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات .

أنواع الاستثمار:

إن ثمة أنواع كثيرة مختلفة للاستثمارات تختلف باختلاف النظر إليها وسوف نقوم بمحاولة تسليط الضوء على أبرز التصفيفات الاستثمارية:

1/ الاستثمار الإجمالي: الاستثمار الإجمالي أو الاستثمار الكلي هو كل ما ينفق في سبيل زيادة الأموال التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي تساعد على زيادة الناتج القومي أو الاستثمار الصافي.

---

[1] طاهر حيدر حمدان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، عام 2000م، ص 21.

[2] محمد صالح الحناوي والدكتورة نهال فريد مصطفي، الاستثمار في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 2004م،ص 60.

[3] عطية عبد السلام وفتحي يوسف، الاقتصاد الكلي، بنغازي، ص 123.

[4] المرجع السابق ، ص54.

[5] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار المالي، الطبعة الأولى، مطبعة شعاع الدين، 2001م، ص 67 -68.

2/ الاستثمار بالتجديد: يعني تحقيق النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلعة جديدة عادة يتم عن طريق إحلال التحديات الفنية المستحدثة وفنون الإنتاج محل السابقة ويمكن أن يتكامل هذا النوع من النوعين التاليين .

3/ الاستثمار الصافي: هو أتفاق على أصول جديدة تستخدم في عمليات الإنتاج في المجتمع وبعبارة أخري فهو يمثل الجهود المبذولة لزيادة حجم الأصول الإنتاجية في الاقتصاد القومي باستخدام أصول لم تكن متوفرة في البلاد النامية .

4/ الاستثمار الإحلالي: هو الإنفاق على أصول إنتاجية جديدة لتحل محل الأصول المستهلكة أو التالفة وهذا النوع من الاستثمارات لا يظهر أي زيادة في حجم الاستثمارات بالرغم من أنه يؤدي إلي سيطرة بصورة ثابتة في الدخل القومي. [1]

5/ الاستثمار الاقتصادي: ويسمي بالاستثمار الحقيقي يعني المساهمة في الرصيد الكلي التراكمي في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي .

كالاستثمار في المباني والمشروعات والأراضي ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات زيادة في الدخل القومي، ويسمي الاستثمار حقيقياً إذا ما توفره للمستثمر حقاً في حيازة أصل حقيقي كالسلع والذهب وبالعقار.

6/ الاستثمار المالي : يركز على جوانب تتضمن رأس المال للتعامل في سوق الأوراق المالية وهذا يعني توجيه مطالبات الأموال الحقيقية للأسهم والسندات. [2]

7/ الاستثمارات المحلية: يعنيؤ توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الإدارة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار، مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية وغيرها، وتحتوي الاستثمارات المحلية بمجموعة أساسية وهي:

أ/ استثمارات رجال الأعمال في التشييد

ب/ الاستثمار في التشييد السكني

ج/ التغير في المخزون إذا أضيف إليه أو أخذ منه المواد الخام أو الضريبة للانتهاء.

8/ الاستثمارات الأجنبية: وتشمل كافة مجالات الاستثمارات في الأسواق الأجنبية وبأي أداة استثمارية تم توظيف الأموال بما سواء من المؤسسات المالية أو أفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

مناخ الاستثمار في السودان:

نظراً لأهمية الاستثمار البالغة والتي تتبع من أنه أحد أهم المتغيرات التي تسهم في الإسراع بعملية التنمية وذلك لما توفره الاستثمارات الأجنبية والمحلية من مقومات أساسية على حد السواء كان اهتمام الدولة به كبيراً:خصوصاً الدول الآخذة في النمو والسودان باعتباره أحد الأقطار النامية كان ولابد من النظر إلي موضوع الاستثمار وخصوصاً الأجنبي نظرة لاهتمام بالغ . لذلك نجد أن الحكومات التي تعاقبت على السودان في تلك الفترة أي بعد نيله الاستقلال مباشرة محتاج إليه عملية تنمية شاملة وسريعة لذلك كان من بين أهم الوسائل لتحقيق التنمية والمعونات الأجنبية بكل أشكالها ومن بينها الاستثمارات الأجنبية سواء استثمارات حكومات أو أفراد وفي سبيل جذب الاستثمارات قامت الحكومة بسن قانون تشجيع الاستثمار في عام 1956م قانون الميزات الممنوحة في محاولة جادة لخلق وتهيئة مناخ استثماري ملائم وساءت الحكومات المتعاقبة على السودان على ذلك النهج سعياً حقيقياً من أجل توفير مناخ يكون قادراً على جذب رؤوس الأموال إلي الداخل وذلك بأن تسن التشريعات المختلفة والتي من شأنها جذب الاستثمارات وضعت فيها امتيازات وضمانات وتسهيلات مجزية للمستثمرين .

وفي ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم العولمة الاقتصادية وما بينها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية ودخول السودان في تجمع الكوميسا وما يتبع ذلك من حرية تامة لحركة التجارة وحركة رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار أو مناخ استثماري ملائم.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مُتعدّدة حسب طبيعة المُلكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحُرّة. وسيتم التّطرق إلى هذه الأشكال بشكلٍ مُفصّل. [3]

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

أصبحت الكفاءة الاقتصادية لأي دولة تقاس بمدى القوة والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلاً عن تحديث الصناعات الوطنية والوصول بها غلى مرحلة الجودة الشاملة .

---

[1] إيمان الحاج، سوق الخرطوم للأوراق بالمالية، بحث تكميلي تنمية اقتصادية، جامعة الخرطوم، 2005م، ص19.

[2] كاظم العبساوي، دراسات الدوى الاقتصادية، دار المناهج، القاهرة، 2001م، ص20.

[3] عبد السلام أبو قحف، السياسات والإشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 73.

ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة في عدة نقاط حتى تظهر في صورة واضحة وهي:[1]

- الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي فإقامة المشروعات الإنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالسواق العالمية وهذا هدف أساسي لاستقطاب رأس المال الأجنبي وتوفره كما أن رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسينه وجودته .

-الاستثمار يعتبر المحرك الأول لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين تجذب سنوياً ما يعادل (40) مليون دولار، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترحم في شكل زيادة صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

تاريخ التعدين في السودان:

يعود تاريخ التعدين في السودان الى عصر مملكة مروي القديمة وما قبلها التي عرفت باستخلاص الحديد. كما نشطت ممالك النوبة منذ العهد الفرعوني في اعمال تعدين الذهب في المنطقة الممتدة ما بين النيل الى البحر الاحمر ومن النيل الى شمال كردفان غربا. وقد ثبت استخلاص النحاس من منطقة حفرة النحاس بدارفور من القرن الثامن عشر الميلادي. ولا زالت الاثار التي تنسب الى تلك الفترات من افران وأدوات طحن وتركيز، بالمواقع التي تمت زيارتها اثناء اعمال المسح الجيولوجي.[2]

تطور تنظيم العمل الجيولوجي من مكتب الجيولوجي الحكومي في عام 1905 اقامته سلطة الحكم الثنائي ثم صارت وحدة في عام 1936 وترقت في عام 53 الى مصلحة المساحة الجيولوجية، وفي عام 67م سميت مصلحة الجيولوجيا والثروة المعدنية وتحولت في 86م الى الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية، وتوال تغير الاسماء الى ان استقر اخيرا في وزارة المعادن.نسبة لعدم استقرار قطاع التعدين في وزارة واحدة ، لم تتخذ بشأنه قرارات وسياسات بمنهجية محددة، تساعده في لعب دوره في حلقة الاقتصاد السوداني حتى كان عام 2010م حين انشئت وزارة المعادن بعد ادراك الدور الهام المناط بقطاع التعدين.[3]

بدأ التعدين مع بداية العمل الجيولوجي المنظم في العام 1905 من خلال المكتب الجيولوجي الحكومي حيث تطور هذا المكتب إلي وحدة للمساحة الجيولوجية في العام 1939 وتطورت بدورها إلي مصلحة للمساحة الجيولوجية في العام 1953 . وأخيرا تحولت إلي الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية في العام 1986م . خلال هذه الفترة تنقل هذا الكيان وآلت تبعيته لعدة وزارات الأمر الذي اثر كثيرًا علي المردود الجيولوجي .

خلال الفترة من 1905 إلي 1956 كان العمل الجيولوجي يركز علي البحث عن المياه الجوفية فقط . تلت هذه المرحلة مرحلة أخري امتدت للفترة من 1956 إلي 1990 م حيث زاد عدد الجيولوجيين ودخل العمل الجيولوجي مراحل المسوحات الجيولوجية للتنقيب عن الثروات المعدنية والبحث عن المياه الجوفية والاستكشافات البترولية . حيث ساهمت مصلحة الجيولوجيا في مشروع محاربة العطش إضافة إلي عقد عدة اتفاقيات خاصة بالتنقيب عن البترول مع كبري الشركات مثل شيفرون وتوتال ويونيون تكساس وفيلبس وصن اويل وغير ذلك من الشركات . كل هذه الخطط وغيرها تتمثل فى عدة محاور([4]):

أ/ فترة ما قبل استقلال السودان (1905م - 1956م):

خلال فترة ما قبل الاستقلال أقامت سلطة الحكم الثنائي (الإنجليزي/ المصري) مكتب للجيولوجيا بالسودان في العام 1905م والذي صار وحدة للمساحة الجيولوجية عام 1937م وتحولت هذه الوحدة في عام 1953م إلي مصلحة للمساحة الجيولوجية.

عمومًا فإن تاريخ التعدين في السودان يعود إلي عصور ضاربة في القدم، فمملكة مروي القديمة عرفت استخلاص الحديد وتصنيعه حيث لازالت الآثار التي تنسب إليها من أفران وغيرها موجودة بشمال السودان. كما كان لممالك النوبة ومنذ العهد الفرعوني نشاط واضح في أعمال تعدين الذهب في شمال وشرق السودان في المنطقة الممتدة من النيل إلي البحر الأحمر. ونسبة لقلة الكوادر ونقص في المعينات فإن العمل الجيولوجي في فترة ما قبل الاستقلال قد أنحصر وبتركز أكثر في البحث عن المياه الجوفية إضافية إلي التخريط الجيولوجي المحدود.

ب/ فترة ما بعد الاستقلال حتى العام 1990 م:

بعد الاستقلال تحولت وحدة المساحة الجيولوجية إلي مصلحة حيث زاد عدد الجيولوجيين نسبيًا وبدأت تعمل في ثلاثة مجالات هامة تشمل البحث عن المياه الجوفية والتنقيب عن البترول والاستكشافات المعدنية. ففي مجال المياه الجوفية شاركت مصلحة المساحة الجيولوجية في دراسة وحفر الآبار الجوفية

---

[1] علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، ديسمبر 2007م، ص6.

[2] د.الشيخ محمد عبد الرحمن, تاريخ التعدين فى السودان، الخرطوم، 2013م، ص52.

[3] د.الشيخ محمد عبدالرحمن، نوفمبر 2013

[4] محمد الشيخ، تاريخ التعدين في السودان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2000م، ص 49.

والسطحية في كل إنحاء السودان. وقد كانت قمة المساهمة في هذا المجال خلال السبعينات والثمانيات من القرن الماضي حينما ضرب الجفاف معظم المناطق في غرب وأواسط السودان. حينها طرحت الحكومة مشروع (محاربة العطش) واستنفرت كل الطاقات بما فيها دعم الحكومة والمنظمات المحلية والعالمية. في هذا الوقت خصصت مصلحة المساحة الجيولوجية معظم إمكانياتها لهذا المشروع حيث كان لها مساهمة واضحة في مجال تخفيف حدة تلك الكارثة. وفي مجال عمليات التنقيب عن البترول فقد كان لمصلحة الجيولوجيا دور فعال في عمليات استكشاف الغاز والبترول بمناطق البحر الأحمر خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي .لكن هذا الجهد لم يستثمر في حينه . لكن خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي فقد كان للهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية دور فعال في إرساء أسس وقواعد لعمليات التنقيب عن البترول لأول مرة بصورة منظمة حيث تم عقد عدة اتفاقيات خاصة بالتنقيب عن البترول مع كبري الشركات مثل شيفرون، توتال، يونيون تكساس، فليبس، صن أويل وغيرها من الشركات. كل هذه الشركات قد توقف عملها بعد قرار حظر التعامل مع السودان. الآن حلت محلها شركات صينية وماليزية وغير ذلك من الشركات وتسيير عملياتها الاستكشافية والإنتاجية بصورة ممتازة . أما في مجال التعدين فإن الدراسات التي تمت خلال فترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية الثمانيات قد شارت إلي أن الصخور الأساسية تغطي ما يزيد علي 60 % من مساحة السودان حيث توجد معظم التكوينات المعدنية في هذه الصخور. ونتيجة للدراسات التي تمت فإن السودان يعتبر من الدول التي تتمتع بوجود شواهد للمعادن والخامات الاقتصادية الهامة مثل الذهب.

خلال الحقب المختلفة فقد قامت مصلحة المساحة الجيولوجية ومن بعدها الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية بأبحاث ومجهودات مقدرة في مجال استكشاف المعادن. ونسبة لمحدودية التمويل فقد تمت معظم مشاريع البحث بواسطة العون الفني والمالي للمنظمات والدول الصديقة. ونذكر علي سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1967 م لمسح خام الإسبستوس بجبال الأنقسنا. 1972 م - 1974) وبرنامج العون الروسي للسودان عام 1970 م للبحث عن المعادن بجبال البحر) الأحمر ،والتعاون الألماني السوداني في صحراء بيوضة وجبال النوبة عام 1983 م ومشروع التعاون السوداني الفرنسي لاستكشاف المعادن بجبال البحر الأحمر.

في فترة ما قبل 1990م هناك دراسات وأبحاث كثيرة للمعادن بالسودان إلا أن هذه الدراسات لم تصل إلي مرحلة إلا نتاج الا في معادن قليلة أهمها الذهب[1].

المعوقات التي حالت دون تطور التعدين في السودان:

لاقت صناعة التعدين في السودان صعوبات جمة في استقطاب الكادر الفني المؤهل لقيادة اعمالها. وحتى ذلك الذي نجحت في استقطابه لم يستمر عطاؤه بمواقع العمل إلا لفترات قصيره ويعزى ذلك للأسباب الاتية[2]:

1- قلة الكادرين الاساسين لهذه الصناعة في السودان(جيولوجيين ومهندسي مناجم) وتعدد الجهات التي تستوعبهم (الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية ، هيئة توفير المياه، المؤسسات التعليمية ، معاهد البحوث...) مقرونة بعدم وضوح واقع ومستقبل الصناعة في البلاد حيث تم تعيين اول جيولوجي سوداني لمؤسسة مناجم الأنقسنا بعد اربعة اعوام من قيامها واول مهندس مناجم بعد ثمانية اعوام واول مهندس ميكانيكي-بالرغم من حاجتها الماسة له- بعد ستة عشر عاما من انشائها.

2- عدم توفر الخدمات الاساسية بمناطق التعدين بالسودان جعل منها مناطق طارده، فلم يمكث اي من المؤهلين للعمل بالمناجم اكثر من بضعة اعوام. وحتى اولئك الذين انفقت عليهم المؤسسة لتأهيلهم لنيل درجات عليا في مجالات اعمال التعدين يتم نقلهم للرئاسة.

3- الفوارق بين دخول المنتدبين للعمل من قبل الشركات الأجنبية والعاملين في مناجم القطاع العام ادى الى تكالب الكادر الفني على العمل في الشركات والتقاعس عن العمل بمؤسسات الدولة.

4- لم تتح قلة التجارب مع قلة صادراتنا من الخامات المعدنية فرص تدريب الكوادر على اعمال تسويق الخامات سواء من الداخل اوفي الخارج.فلم تتمكن من اقتحام الاسواق العالمية فاقتصرت متاجرتنا في التعامل مع الوسط الذيتكمن من كسر حواجزهم والوصول الى المستهلكين الحقيقين.

5- نتجت مشكلة الترحيل في السودان من قلة الطرق المعبدة ومحدودية المواقع التي تصلها السكة حديد وغياب النقل النهري باستثناء قطاعات محدودة ، اضف الى ذلك ان الجزء الاكبر من الطرق المعبدة في البلاد يجرى محاذيا لخطوط السكك الحديدية وبذلك يخدم كلاهما نفس الموقع.

شهد مطلع التسعينيات توسعاً كبيراً في مجال التنقيب عن الذهب وصار ينظر إليه كأحد المصادر التي سوف تسهم في زيادة الدخل القومي ودخلت مجموعة من شركات التعدين في هذا المجال. وبحسب الإحصاءات الواردة في الجدول التالي فإن إنتاج السودان من الذهب شهد تأرجحاً كبيرا.

جدول (1/3) : إنتاجية الذهب في السودان للأعوام 1995 – 2013م:

[1]) محمد الشيخ، المرجع السابق، ص 51.

[2]) عمر حسن عثمان، التعدين في الاقتصاد الوطني، الخرطوم، مؤسسة التعدين السودانية، 2002م، ص 54.

السنة	الإنتاجية
2000	3019
2001	3421
2002	4217
2003	4693
2004	5126
2005	5774
2006	3124
2007	3011
2008	2007
2009	1922
2010	2083
2011	2118
2012	3041
2013	3255
2014	3706
2015	3454
2016	3956

المصدر: صابر دفع الله الحاكم، إضاءات على التعدين في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 2016، ص 70

يلاحظ من الجدول أن الذهب بدأ بإنتاجية 982 كيلوجرام في العام 1995 وظلت الانتاجية في زيادة متواصلة حتى بلغت 5774 كيلوجرام في العام 2000م، لتتناقص الانتاجية حتى العام 2009م، حيث تدنت الانتاجية الى 1922كيلوجرام فقط، تلتها زيادة مضطردة في الأعوام التالية.

ومن أهم الاسباب لهذه القفزة، الكميات الكبيرة من الذهب التي يستخرجها الأهالي عن طريق عمليات التعدين العشوائي أو التقليدي بالبلاد. وتنتشر تلك المناطق في ولاية نهر النيل في محليات بربر وابوحمد وسيدون وفي مناطق العبيدية، وادي الحمار، وادي الصنقير، وادي العشار، ام طرابيش، الشريك، النجيم، الكرو ومناطق اخرى .وفي ولاية البحر الاحمر في كل من هيا، قنب، دورديب، الاوليب وفي مناطق بهورة، وادي امور، قبقابا، تجنة، وادي الدربكان، بركاتيب وغيرها. وفي ولاية النيل الازرق في منطقة جام، باو، الكرمك، بني شنقول، جبل كربة وبلقوة وقيسان. وكذلك في ولاية جنوب كردفان بمحلية ابي جبيهة في كل من جبال الترتر، وكرة والجديد ابونوارة .أما في ولاية شمال كردفان فتوجد بعض المناطق مثل سودري، ابو زعيمة وبمحلية جبرة الشيخ. بالاضافة إلى منطقة ابى دليق بولاية الجزيرة ومحلية قلع النحل بولاية القضارف. أن كمية الذهب المنتج بهذه الطريقة بلغ 18 طناً، وأن عدد العاملين فيه بلغ 2000 عامل ينتشرون في مواقع متعددة في الشمال والشرق والغرب وما زال هذا العدد في ازدياد مستمر. حيث أن إنتاج الذهب في إرتفاع مستمر ويتوقع أن يصل إلى 74طناً في السنوات القليلة القادمة، وستسهم شركات التعدين ب 14طناً بينما التعدين العشوائي سوف يوفر 60طناً من الذهب(1).

ويتواجد الذهب في الطبيعة في بيئات مختلفة حسب عوامل التكوين، ويقول علماء الجيولوجيا ان الذهب في الكرة الارضية عموماً قد ترسب من الغازات والسوائل المتصاعدة من اسفل سطح الارض وهذه الغازات والسوائل تتصاعد خلال تشققات في القشرة الارضية حيث يتمعدن الذهب في الصخور المكونة لهذه القشرة، وغالباً ما يكون مختلطاً مع معادن أخرى مثل الفضة والنحاس والرصاص(2).

وفي السودان يتم تعدين الذهب في ثلاثة انواع من الصخور، أولها في الصخور الناتجة من تحول الصخور البركانية والرسوبية في شكل عروق الكوارتز أو المرو وهي صخور ترجع الى العصر الجيولوجي البروتوزي، ويتواجد هذا النوع من الخامات في شرق وشمال السودان، ويمكن تعدينه بالطرق التقليدية احياناً .ثانيا يتواجد الذهب في الترسبات الغرينية او الرملية او ما يسمى بالذهب الرسوبي، وهنا يتواجد الذهب على شكل جسيمات كبيرة تسمى حبيبات الذهب او الشذرات وهي عبارة عن جسيمات الذهب التي جرفتها مياه السطح وحملتها بعيدا عن العرق المعدني واحياناً نجد بعض الشذرات ذات الحجم الكبير نسبياً، وهذا النوع هو الذي يقوم الاهالي بجمعه وتصفيته من الصخور مستخدمين بعض وسائل الطحن والطرق التقليدية في تنقيته. ويحدث هذا في شمال السودان وعلى امتداد نهر النيل والنيل الازرق وكذلك في بعض الوديان بولاية البحر الاحمر وجبال النوبة، والنوع الثالث حيث يتمعدن الذهب في الصخور المسماه بالقوسان والحاوية على طبقات لنوع من الصخور تسمى السيليكابارايت الحاوية على الذهب وهو ما يوجد الان بمنطقة أرباب بجبال البحر الاحمر، ولا يمكن الحصول على الذهب هنا بالطرق التقليدية حيث لا يمكن رؤية حبيبات الذهب بالعين المجردة وفي احسن الحالات يكون تركيز الذهب 100 جرام في كل طن من الخام. وتم اكتشاف هذا النوع مؤخرا بجبال النوبة. هذه الأنواع المتعددة من خامات ورواسب الذهب هي احدى الثروات المعدنية القومية وأحد الموارد البيئية ونعني بها كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية

[1]) ندوة حول بدائل البترول بعد الإنفصال، الخرطوم، أكاديمية الدراسات المالية والإقتصادية، 2013م.

[2]) أماني محمد يوسف بكري، الآثار المترتبة لتعدين الذهب بمدينة العبيدية بولاية نهر النيل (2002-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م، ص 92.

يستلزم بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته، وتتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال.

طرق تعدين الذهب:

يتم تعدين الذهب بعدة طرق تتمثل في التالي([1]):

1) الطريقة الاولى: اكثر طرق التعدين المنتشرة بين الاشخاص العاديين هو تعدين الصخور (التنقيب) القرينينة يعتبر من اشهر طرق التعدين المنتشرة بين المنقبين عن الذهب. ويطلق عليه التقويم الحر حيث يتم تعويم الذهب داخل الرواسب والصخور المطحونة وهنالك انواع عدة من تعدين الصخور القرنية واكثر الانواع المستخدمة هو استخراج الذهب بالغسل. عندما يملأ وعاء بالرواسب الرملية والتي قد تحتوي علي الذهب ويغطس في الماء ليعوم، وبسب كثافه الذهب فان الذهب ينزل إلى القاع، مما يسمح بغسل الرواسب المتبقية وبقاء الذهب.

2) الطريقة الثانية: عن طريق انشاء قناة أو صندوق مدرج تمر من خلالها المياه والتي تحتوي علي رواسب الذهب حيث تتدفق من خلال تلك القناة حيث يترسب الذهب في قاع الصندوق.

3) الطريقة الثالثة: تعتبر هذه الطريقة اقل استخدام لتعدين الذهب حيث يتم احضار جهاز صغير يطفو إلى سطح الماء ويستخدم لشفط الرواسب من القاع.

4) الطريقة الرابعة: يتم تعدين الذهب عن طريق تعدين الصخور وتستخدم هذه الطريقة لاستخراج الذهب الذي وجد داخل الصخور بدل من الرواسب المطحونة.

في السبعينيات من القرن الماضي شهد السودان نشاطا مكثفا في البحث عن المعادن تحت اشراف هيئة الابحاث الجيولوجية بمساعدة البعثة السوفيتية (1971-1976) في منطقة جبال البحر الاحمر، والبعثة الصينية (1973-1976) في جبال الأنقسنا، والمشروع المشرك بين السودان والسعودية وهيئة الابحاث الجيولوجية الفرنسية خلال هذه الفترة التي تم تجهيز خرائط جيولوجية ودراسات تفصيلية عن المعادن وكان من الممكن أن يؤدي هذا النشاط الي اقامه صناعه تعدينية في البلاد لولا العوامل السياسية وتقصير الكوادر السودانية من الاستفادة من هذا النشاط ومن المعلومات الجيولوجية المتوفرة لديها عن الذهب[2].

الإستثمار في تعدين الذهب

لقد شهد قطاع التعدين تطورا كبيرا خلال الخمس سنوات الماضية واصبح من القطاعات المؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما يساهم قطاع التعدين بصورة كبيرة في بعض الصناعات الاخرى مثل الاسمنت والرخام والجبص والمنتجات الاخرى ذات الصلة. ويتجه السودان لان يصبح اكبر دولة منتجه للذهب والمعادن في القارة الافريقية وذلك من خلال تهيئة بيئة الاستثمار للقطاعوقد رفعت معظم الدول الافريقية شعار الانتاج من اجل الصادر كشعار عززته دعوة الاقتصاديات الكبرى في رفع مساهمة قطاع التعدين في تحقيق معدلات نمو اعلى للاقتصاديات الافريقية والتي تشير مؤشرات البنك الدولي الى تهيئة المناخ المناسب في عدد من الدول باستخدام ضوابط الاستثمار والتجارة وعلاقات العمل لتحسين الاداء. وقد انتهى السودان من تنفيذ البرنامج الثلاثي(2012-2014م) والذي حقق تقدما كبيرا في القطاع وقد اسهمت عائدات قطاع التعدين بالنقد الاجنبي في توفير السلع الضرورية مثل القمح، الدواء والمحروقات.[3]

بلغ انتاج الذهب(82.3) طن عام(2015) بما قيمته (3.3)مليار دولار،وقد بلغت مساهمة القطاع في الايرادات العامة للدولة عام (2015) مبلغ (1.13) مليار جنيه بما يشكل نسبة (2.3%) من اجمالي الايرادات العامة والمنح الاجنبية التي بلغت حصيلتها 94.5 مليار.[4]

من الجدول يتضح أن انتاج معدن الذهب بلغ 82.3 طن في العام 2015/ كأعلى معدل تعدين للذهب، وأقل معدل كان في العام 2010م بـ 34 طن.

مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد القومي:

لقد شهد قطاع التعدين تطوراً كبيراً خلال الخمس سنوات الماضية وأصبح من القطاعات المؤثرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. حيث بلغ إجمالي إيرادات قطاع التعدين القومية والولائية للفترة (2010-2015م) 2.8 مليار جنيه منها 1.13 مليار جنيه تم تحصيلها خلال عام واحد(2015م). و بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة عبر هيئة الأبحاث الجيولوجية والشركة السودانية للموارد المعدنية مبلغ 662.2 مليون جنيه. وبلغ إجمالي الإيرادات المحصلة عبر ديوان الضرائب من قطاع التعدين 124.2 مليون جنيه. وبلغ إجمالي الإيرادات المحصلة عبر إدارة الجمارك للعام 2015م من شركات التعدين العاملة في إنتاج الذهب 73.5 مليون جنيه. وبلغ إجمالي الإيرادات الجمركية المحصلة عبر إدارة الجمارك للفترة من (2010-2015م) للشركات العاملة في إنتاج الإسمنت مبلغ 291.7 مليون جنيه.وبلغ إجمالي تحصيل رسوم الخدمات من قطاع التعدين 1.75 مليار جنيه خلال الفترة (2010-2015م) نسبة 24.2% منها تحققت في عام 2015م.

[1]) حاج آدم حسن الطاهر، الضوابط القانونية للتعدين التقليدي للذهب، وزارة المعادن، الخرطوم، 2010م، ص 62.

[2]) كمال عابدين، ظاهرة التعدين التقليدي في السودان المشاكل والحلول، الخرطوم، وزارة المعادن، 2012م، ص 92.

[3]) أحمد مكاوي، التعدين في السودان والمعوقات التي حالت دون تطوره، مؤسسة التعدين السودانية، 2000م، ص 40.

[4]) وزارة المعادن، الدور الاستراتيجي لقطاع التعدين في التنمية الاقتصادية، اغسطس 2016

..

جدول رقم(3-3) : يوضح انتاج الذهب في السودان للفترة (2010-2015):

المنتج	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ذهب	طن	34	38	40	70	73.4	82.3	89.2

المصدر: وزارة المعادن السودانية,اغسطس2016م.

مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي:

الناتج المحلي الاجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة خلال فترة زمنية محددة في الغالب سنة. الطريقة المستخدمة هنا في هذا الجدول هي طريقة الانتاج او القيمة المضافة، اي طرح قيم مدخلات الانتاج السلعية والخدمية من قيمة المنتجات النهائية من سلع وخدمات بالأسعار الجارية للفترة الزمنية (2010-2015)[1]

جدول رقم(3-5) : يوضح مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي:

العام	الناتج المحلي لقطاع التعدين المبالغ (الف جنيه)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو قطاع التعدين
2010	286702	0.18	95.41
2011	303459	**0.17**	11.74
2012	3283978	1.51	6.94
2013	8004500	2.33	76.68
2014	11722900	2.46	2.33
2015	19480628	3.04	10.32
2016	1949.11	4.01	12.3

المصدر: وزارة المعادن السودانية,اغسطس 2016م.

ومن خلال الجدول اعلاه يتضح الاتي :

- ان مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 0.18% في العام 2010م بمعدل نمو95.41% ويعود ذلك لارتفاع انتاج الذهب بمعدل 77% وزيادة طفيفة في انتاج المعادن الاخرى ولتفسير معدل النموالمرتفع جاء نتيجة ضعف انتاج كميات الذهب قبل العام 2010م وكان من الممكن مضاعفة الانتاج خلال عام في تلك الفترة ويتضح ذلك من خلال ضعف نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.
- في العام 2011م بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 0.17% وحقق القطاع معدل نمو11.74%.
- في العام 2012م بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 1.51% وحقق القطاع معدل نمو7.94% وذلك لارتفاع انتاج الذهب والجبص والفضة والملح والحديد.
- في العام 2013م بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي 2.33% بمعدل نمو76.68% وذلك لارتفاع انتاج الذهب والجبص والكاولين والكروم والحديد.
- في العام 2014م بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي 2.46% بمعدل نمو2.33% وذلك لارتفاع انتاج الذهب والكروم والجبص والملح والفلسبار.
- في العام 2015م بلغت نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي 3.04% كأعلى نسبة مساهمة للقطاعات المكونة للقطاع الصناعي عدا الصناعات الغذائية وبلغ معدل نمو القطاع 10.32% كأعلى نسبة نمو مقارنة بالقطاعات المكونة للقطاع الصناعي ويرجع ذلك لارتفاع انتاج الذهب.

إنتاج الذهب الكلي ونسبة إنتاج المعدنين الأهليين:

من خلال العشرين عاماً الماضية إرتفعت وتيرة التعدين التقليدي للذهب, وفي نهاية العام 2009م دخلت الأجهزة الحديثة لكشف المعادن كإضافة مهمة في حلقات التعدين التقليدي حيث تطورت معه وسائل الاكتشاف، والإنتاج وذادت الكميات المنتجة .ويمارس المواطنون التعدين التقليدي في(14) ولاية في أكثر من (81) موقعاً ويعمل بها أكثر من (500.000) مواطن في سلسلة تبدأ من الإنتاج والتسويق ويقدر الإنتاج الكلي بحوالي (50) طن في العام من الذهب.

[1]) أحمد مكاوي، التعدين مرجع سابق، ص 48.

حجم التعدين في القطاع الأهلي في السودان:

الاستثمار في مجال الذهب في السودان :

بدأت ثورة إنتاج الذهب في السودان عقب فقدان السودان لعائدات النفط، بعد انفصال دولة جنوب السودان، حيث أولت الدولة جل اهتمامها لتطوير قطاع التعدين، لا سيما قطاع إنتاج الذهب، الذي ساهمت عائداته في الآونة الأخيرة مساهمة مقدرة في الناتج القومي الإجمالي، وفي إيرادات الميزانية السنوية للدولة. جدير بالذكر أن السودان عُرف بإمكانياته المعدنية الضخمة في مجالات الذهب والكروم والنحاس وغيرها من المعادن النفيسة، حيث تغطي أراضيه مساحة سطحية كبيرة تتنوع فيها الطبقات الجيولوجية، وتمتد عبر حدود سبع دول، إلا أنه وحتى وقت قريب لم تجرِ أي محاولات جادة لاستكشاف والإنتاج باستثناء المشروع الأولي للشركة الفرنسية - السودانية «أرباب »، في أوائل تسعينات القرن الماضي، ومحاولات التعدين الأهلي التي انتشرت أخيرا وحققت نجاحات مقدرة.

أنشأت الحكومة السودانية في عام 2010 وزارة لإدارة الموارد المعدنية في السودان من أجل تنظيم النشاط التعديني، شكل عهدًا جديدًا لصناعة التعدين في السودان ،حيث أن مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي زادت إلى أكثر من 8 في المائة، وخلقت أكثر من مليون فرصة عمل، كما ساعدت على تسريع التنمية الريفية لأن احتياطيات الذهب توجد في المناطق النائية، مضيفا أن الحكومة وقعت اتفاقيات مع 105 شركات من مختلف دول العالم بدأ معظمها عمليات الاستكشاف والإنتاج، منها استثمارات محلية وأجنبية، من المملكة العربية السعودية، روسيا، المغرب، تركيا، قطر، والصين.وقد بدأت وزارة المعادن في تطوير وتقديم مجموعة من الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، بغرض المساهمة في تطوير صناعة التعدين، ولتوجيه القطاع نحو التطبيق الصحيح لقانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين، وفي أعقاب زيادة الاستثماروالإنتاج افتتح السودان أول مصفاة للذهب في 2012 ، بهدف زيادة النوعية والقدرة التجارية للذهب المستخرج محليا، واستمرت المصفاة تعمل لتجويد مسارها لمقابلة أفضل المعايير حتى تجذب الذهب من الدول المجاورة لتنقيته في السودان، مما يعطي الاقتصاد دفعة إضافية. وفي 2012 حققت صادرات الذهب نحو ملياري دولار أميركي شكلت أكثر من 50 في المائة من العائدات الكلية للتصدير (مع هبوط صادرات النفط) وذلك يجعل الذهب أهم سلع الصادر، ويجعل السودان نفسه ثالث أكبر منتج في القارة بعد جنوب أفريقيا وغانا. ويتوقع زيادة صادرات السودان من الذهب خلال الخمس سنوات المقبلة، نتيجة للاستثمار الأجنبي من شركات المعادن الكبيرة وترويج الحكومة للقطاع، بهدف أن يصبح السودان ثاني أكبر مُنتِج للذهب في أفريقيا خلال العقد المقبل، علاوة على ذلك تم تحديد مناطق شاسعة من البلاد لاستكشاف المعادن، مع توقعات بوجود احتياطيات غنية بالذهب في أغلبها.

المعوقات التي تواجهه الاستثمار في التعدين في السودان :

هنالك العديد من العقبات التى تواجه الإستثمار في قطاع التعدين في السودان تتمثل في التالي[1]:

1. هنالك عقبات في تمويل قطاع التعدين مثله مثل جميع القطاعات الانتاجية الاخرى : مطلوب تحديد سقوفات ائتمان مخصصة لاستثمار في التعدين.علما بان متطلبات الاستثمار في التعدين، والعملية التعدينية نفسها من العمليات الطاردة كذلك يجب تشجيع القطاع الخاص للدخول في العمليات البحث والاستكشاف مع تحمل الدولة نفقاتها.
2. توجد مشكلة كبيرة في الكادر المؤهل لقيادة وتنفيذ العمليات التعدينية لابد من انشاء كليات ومدارس للتعدين.
3. هنالك شبه احتكار مضروب علي التعدين من الذهب والبترول وايضا توجد محاولة لاحتكار التحجير للجبص. لابد من كسر الاحتكارات وفتح الباب للمؤسسات الوطنية الخاصة المقتدرة للعمل في هذه المجالات مع اعطاءها نفس المزايا الممنوحة للشركات الاجنبية.
4. هنالك مشكلة استيراد الاليات الثقيلة والمعدات الخاصة بعمليات التعدين من ناحية ارتفاع اسعارها وصعوبة الحصول علي عملات صعبة لتمويلها. نقترح تخصيص جزء من القروض ومنح الدول الصديقة لاستجلاب هذه الاليات.
5. هنالك مشاكل عامة يشترك فيها قطاع التعدين مع القطاعات الاستثمارية والانتاجية الاخرى مثل طول اجراءات الحصول علي التراخيص وبيروقراطية الاجهزة المتعاملة مع المستثمرين، بالإضافة لاجراءات التصدير معقدة وطويلة .

الاثر الاقتصادي لتعدين الذهب في الاقتصاد القومي :

الذهب ملاذ اقتصادي آمن يلجأ المستثمرون إليه كلما توترت السلع الحيوية والدولار وأسواق العقارات. وفي مرحلة متقدمة من تاريخ البشر مع الاقتصاد، كسب الذهب احترامه كوحدة نقد وتسعير لكافة السلع، ويحفظ الذهب هيبته كعنصر مشترك وأساسي في كنوز القدماء، حتى أن الفراعنة أخذوه معهم لحياتهم بعد الموت، يمكن القول أن الذهب حاضر في التاريخ قدر حضور الحضارات بصعودها وانهيارها، وحروبها وإعمارها.[2]

[1] أحمد محمود، تعظيم فائدة التعدين في السودان، الخرطوم، د. ن، 2012م، ص 35.

[2] سيف الدين حسن صالح، الذهب في السودان، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، 2016م، ص 77.

اصبح الذهب الحاكم هو المطلق في العالم محتلا مقعد البترول واصبحت سلطة الذهب تتسلل الى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدليل على ذلك ارتباط العملة العالمية بالذهب وتحيد قيمتها على مستوى سعر خام الذهب, و يتم تبادل النقود المحلية مع الاجنبية بمقارنة نسبة كمية الذهب وعياره الموجود في عملة كل دولة مع نسبة كمية الذهب وعياره الموجود في بقية العملات وبذلك فان سعر الصرف بين العملتين يبقى ثابتا ولا يتقلب الا في حدود ضيقة جدا , تستجيب لوضع ميزان المدفوعات (كشف يعبر عن الموقف المالي النهائي للدولة) فان كان هنالك فائض او عجز في دولة ما فان ذلك يؤثر على علاقة تبادل العملات المقومة للذهب , وهنا تبدا عملية دخول او خروج الذهب حسب الوضع الذي يؤثر على الاقتصاد القومي عبر زيادة او تخفيض النقود المتداولة (لأنها مغطاة بالذهب). وهنالك عامل هام يلعب دورا اساسيا في تأثير الذهب على الاقتصاد العالمي هو ظهور التحديات التي تواجه عملية الاستخراج والانتاج للذهب في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة , كندا , بريطانيا , فرنسا , بلجيكا, والمانيا , وبروز تحديات كبيره من اهمها دولة جنوب افريقيا , الكنغو , السودان , وبعض البلدان الافريقية التي تسير في مجال التنقيب , الاستخراج , الانتاج , والتصدير ولهذا حدث انهيار كبير في الحماية التي كانت تفرضها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على انتاجها من الذهب . وهنالك عدة عوامل تساعد على ارتفاع او انخفاض اسعار الذهب منها ([1]):

- قيمة الدولار الامريكي: هنالك علاقة عكسية بين الدولار الامريكي والذهب , ففي حالة ارتفاع الدولار الامريكي تتراجع اسعار الذهب والعكس صحيح.
- الطلب على المجوهرات من الاسواق الاسيوية والصينية: تعتبر كل من الصين والهند من اكبر مشتري الذهب في سوق المجوهرات .
- البنوك المركزية : سياسة البنوك المركزية تؤثر على اسعار الذهب. فاذا ما خفضت البنوك المركزية معدلات الفائدة لجأ المستثمرون الى شراء الذهب والعكس صحيح.
- اسعار النفط: هنالك علاقة وثيقة بين اسعار النفط واسعار الذهب , ففي حالة ارتفاع اسعار النفط تتجه اسعار الذهب الى الارتفاع والعكس صحيح.
- الاضطرابات السياسية: تعد الاضطرابات السياسية في العالم ذات دور كبير في التحكم بأسعار الذهب حيث يلجأ اليه المستثمرون كملاذ امن عند وقوع أي اضطرابات سياسية.

الشركات الأجنبية العامة بالإستثمار في الذهب:

هنالك العديد من الشركات الأجنبية التى تعمل بالتنقيب عن الذهب في العديد من المناطق مثل شمال السودان والنيل الأزرق والبحر الأحمر، وولايات كردفان، ويبلغ عدد الشركات العاملة نحو 132 شركة من 15 جنسية، بينها عشر شركات أكملت دراساتها وحددت احتياجاتها واحتياطاتها بنحو 944طناً من الذهب. مثل شركة الحقباني السعودية العاملة في مجال التنقيب عن الذهب في أقصى شمال السودان.

وكان بنك السودان المركزي قد منح الشركات الأجنبية التي لديها امتياز في مجال تعدين الذهب بالاحتفاظ بنسبة 50% من عائد كل حصة في حسابات خاصة بها داخل وخارج السودان لاستخدامها في أغراض استيراد احتياجاتها من التشغيل من قطع غيار ومواد وسلع خدمات وسداد مرتبات الخبراء الأجانب بالنقد الأجنبي وتحويل أرباح المساهمين الأجانب بالنقد الأجنبي وتمويل مشاريع التوسع الخاصة بالشركات العاملة في مجال التعدين وفق الخطط المجازة بواسطة وزارة المعادن، وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية 50 %1الأخرى يتم بيعها للمصرف المنفذ لعملية الصادر بسعر شراء المصرف المعلن زائداً الحافز فوراً لحظة استلام الحصيلة على أن يقوم المصرف ببيع نفس الحصيلة لصالح بنك السودان المركزي بسعر بيع المصرف منفذ العملية زائداً الحافز فضلاً عن السماح للشركات بالعمل في مجال شراء وتصدير الذهب نيابة عنه بعد استيفاء شروط ومتطلبات الجهات الأخرى ذات الصلة. وتعد الخطوة بمثابة إلغاء منشور إدارة السياسات رقم (2012/19) والخاص باستخدامات حصائل صادر الذهب المنتج بواسطة الشركات العاملة في مجال إنتاج وتصدير الذهب .وسبق أن توقعت وزارة المعادن تحقيق السودان المرتبة الأولى لإنتاج الذهب في إفريقيا بنهاية العام الحالي بتجاوزه حاجز الـ100 طن، فيما قالت السلطات الأمنية السودانية إن 78% من الذهب المنتج يتم تهريبه إلى خارج السودان، في وقت عاب خبراء اقتصاديون على بنك السودان المركزي اتباع سياسات بمنع أي جهة من تصدير الذهب، سواء بنك السودان الأمر الذي قاد الى تفاقم ظاهرة تهريب الذهب خاصة أن جملة ما يصل للحكومة المركزية لا يتجاوز الـ 5% من الذهب المنتج([2]).

وقد تسببت اللائحة للشركات الأجنبية في العديد من المشكلات لجهة أن الإتفاقية التي توقعها الشركة مع وزارة المعادن فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف أن للشركة الحق في تصدير استحقاقها من الشراكة إضافة إلى أن هذه الشركات لديها التزامات من حيث التمويل مع المصارف وبيوت المال العالمية والتي تدفع لها بالعملة الصعبة إضافة إلى التحاويل الخارجية فضلاً عن أن الشركات تستورد على آليات ومعدات الاستكشاف والمناجم بالعملات الصعبة إضافة إلى سعيها إلى جني الأرباح، داعياً لتطبيق اللائحة على الشركات الوطنية واستثناء الشركات الأجنبية والتي

[1]) سيف الدين حسن صالح، مرجع سابق، ص 77.

[2]) يوسف المأمون، تعدين الذهب في السودان ما بين الأمس واليوم، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2013م، ص 37.

تحملت المؤامرة الخارجية (المقاطعة الاقتصادية) ورغبت في الاستثمار في البلاد.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً وبتأثير كبير واضح على التنمية الاقتصادية في السودان ، وذلك من واقع نماذج الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التعدين التقليدي يخلف آثاراقتصادية تؤثر علي مجتمع المعدنين والمجتمعات المحيطة .

خلف التعدين اثا أر ايجابيه علي الخدمات في المناطق المستخرج فيها .

ساهم الذهب في جموح نسب التضخم إلي أعلي اثره الايجابي علي ميزان المدفوعات .

ساهم التعدين عن الذهب في خلق فرص عمالة للمواطنين .

أن تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان.

أثبتت الدراسة أن تعدين الذهب يعتبر من القطاعات الهامة والتي لها دور كبير في التنمية في السودان، واثر ايجابي على الاقتصاد السوداني، ومساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية من البلاد .

التوصيات:

ونورد التوصيات التالية :

1 – العمل على تحسين مناخ الاستثمار.

2 – لا ضرر في الاستثمارات في البنية التحتية التي تخدم عملية التنمية.

3 – العمل علي صناعة قطاعات جاذبة للاستثمار.

4 – متابعة تنفيذ السياسات والحوافز الاستثمارية دورياً.

5 - وضع برنامج إصلاحي هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وقادر على جذب وثقة احترام الدوائر الاستثمارية عن طريق إثبات جدية الدولة في السير قدماً نحو تحقيق نمو مستدام في ظل اقتصادي

6 - بناء جسور العلاقات الشخصية مع الإدارات التنفيذية في المؤسسات الاستثمارية في إطار الاحترام المتبادل والمبني على المصداقية وإثبات الجدية والقدرة على الالتزام بها ثم الاتفاق.

7 - وضع إستراتيجية للتحرك نحو إعادة تطبيع علاقات السودان مع كافة المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية العالمية وخاصة مع الدول الكبرى.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع:

1.أحمد حمدي، صناعة التعدين، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2001م.

2.أحمد محمود، تعظيم فائدة التعدين في السودان، د. ن، الخرطوم، 2012م.

3. أحمد مكاوي، التعدين في السودان والمعوقات التي حالت دون تطوره، مؤسسة التعدين السودانية، 2000م.

4. أحمد يوسف، تاريخ إكتشاف وتعدين الذهب، دار صفاء للنشر، بيروت، 2008م

5. الشيخ محمد عبد الرحمن, تاريخ التعدين في السودان، الخرطوم، 2013م.

6. أماني محمد، التعدين في السودان، شركة مطابع العملة المحدودة، الخرطوم، 2012م.

7. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدار الجامعية، عين شمس، 2005م.

8. حاج آدم حسن الطاهر، الضوابط القانونية للتعدين التقليدي للذهب، وزارة المعادن، الخرطوم، 2010م.

9. حسام شرف الدين، صناعة التعدين، مكتبة المنصورة، القاهرة، 2001م.

10. حسن بشير محمد نور، بحوث في الاقتصاد العام، الطبعة الأولى، دار نضرة، دمشق، عام 2008م.

11. ريتشارد استروب وآخرون، الاقتصاد الكلى، السعودية، دار المريخ، الرياض، 1984م.

12. سليم الحس، الاستثمار في الوطن العربي، القاهرة، اتحاد المصارف العربية، 1992م.

13. سيف الدين حسن صالح، فرص الاستثمار في التعدين، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2009م.

14. عادل عبد العظيم، الاستثمار والتنمية، المعهد العربي لتخطيط، 2000م.

15. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار المالي، الطبعة الأولى، مطبعة شعاع الدين، 2001م.

16. عبد السلام أبو قحف، السياسات والإشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، ج2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989م.

17. عبد الغفار حنفي، البورصات، د. ن، د. ت.

18. عبد المطلب ابنعوف، اقتصاديات المشروع، جامعة لنيلين، 2005م .

19. عبير فرحات علي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر 2007م.

20. عثمان إبراهيم السيد، تخطيط وتنفيذ المشروعات، مطبعة جامعة النيلين:الطبعة الثالثة، الخرطوم، 2007م.
21. عوض مروان، العملات الأجنبية الاستثمار والتمويل، د. ن، د. ت.
22. فؤاد موسى، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، القاهرة، فبراير، 1975م.
23. قاسم نايف علوان، الإدارة في الاستثمارات بين التسوية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009م.
24. محمد حسين الوادي، الاقتصاد التحليلي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010م.
25. محمد زاهر السماك، الموارد الاقتصادية، جامعة بغداد، 1979م.
26. محمد صالح الحناوي والدكتورة نهال فريد مصطفي، الاستثمار في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 2004م.
27. محمد مطر، إدارة الاستثمار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
28. مروان شموط وكنجو عبود كنجو، الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، الطبعة الثانية، القاهرة، 2010م.

ثالثاً: أوراق العمل:

1.أبو القاسم النور، طرق جذب الأموال، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الإفريقي، الخرطوم، 2004م.
2.إسماعيل الحاج موسى، الاستقرار والاستثمار، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي، الخرطوم، 2004م.
3.حسن بشير، سياسة التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الإفريقي في السودان، 2004م.
4.حسن علي جاد كريم، بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر علي الدول النامية معهد الدراسات الإضافية، مؤتمر أركويت العاشر، 1986م.
5.علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، ديسمبر 2007م.
6.محمد نوري حامد المعوقات المختلفة وقانون الاستثمار ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي 2004م.
7.مصطفى محمد عبد الله، تقوية وتدعيم أنشطة عمليات ترويج الاستثمار، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار القومي، 2001م.

رابعاً: الدوريات والتقارير:

1. الفاتح محمد عثمان مختار، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من مشكلة البطالة في الدول النامية، مجلة المقتصد، بنك التضامن الإسلامي السوداني، العدد 38، مارس 2011م.
2. تقرير الدور الاستراتيجي لقطاع التعدين في التنمية الاقتصادية، وزارة المعادن، 2016.
3. لائحة تنظيم التعدين التقليدي للذهب لسنة 2015م.
4. وزارة الصناعة والاستثمار، تقرير عن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، الخرطوم، 2001-2002م.
5. وزارة المعادن، الدور الاستراتيجي لقطاع التعدين في التنمية الاقتصادية، أغسطس 2016م.

خامساً الانترنت:

1.موقع ووزارة الاستثمار، جمهورية السودان www.sudaninvest.gov.sd.